قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون الفنى لعام ١٩٩٧

الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية حول التعاون الفنى لعام ١٩٩٧ ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

حسنى مبارك

اتفـــاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية

حول التعاون الفنى لعام ١٩٩٧

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية المانيا الاتحادية

انطلاقا من روح العلاقات الودية القائمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية .

ورغبة فى توطيد وتعزيز العلاقات الودية من خلال التعاون الفنى المبنى على روح المشاركة .

وإدراكا بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساسا لهذه الاتفاقية .

وعزما على المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية .

وإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية التى عقدت فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٧

قد اتفقتا على ما يلى :

(المادة الأولى)

١ - تنفيذا لاتفاق التعاون الفنى الموقع فى ٢٧ يونية ١٩٧٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية والترتيب المؤرخ فى ٢ يناير و٢٨ يناير ١٩٩٠ تم الاتفاق على دعم المشروعات التالية :

١ - تدريب العاملين فى محطات التوليد .

٢ - التدريب المهنى المزدوج فى مدينة ٦ أكتوبر (مبادرة مبارك / كول) .

٣ - مركز تدريب على التكنولوجيا المتقدمة .

٤ - جمع المخلفات الصلبة فى مدينة أسوان .

٥ - تنمية الموارد الزراعية فى منطقة القصر .

٦ - الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية .

٧ - برنامج تطوير قطاع القطن .

٨ - مشروع دعم التعاونيات الزراعية .

٩ - مركز تدريب المدربين فى قطاع الصناعة .

١٠ - نظام نقل الكتب بمكتبة الإسكندرية .

١١ - تحسين إنتاج أشجار الفاكهة والموالح .

وذلك فى حالة ما إذا ثبت جدوى تنميتها بعد دراستها .

٢ - تتيح حكومة جمهورية المانيا الاتحادية وعلى نفقتها مساهمات إجماليها يصل إلى ٣٢,٢٠٠,٠٠٠ (اثنين وثلاثين مليونًا ومائتى ألف) مارك فى صورة عاملين ومدخلات للمشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه وتكلف وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ بتنفيذ هذه المساهمات .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المؤسسات المصرية المكلفة بتنفيذ المشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه سوف تفى بمساهماتها اللازمة .

٤ - يمكن استبدال المشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه بمشروعات أخرى فى حالة موافقة حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية على ذلك .

٥ - تسقط الارتباطات المتعلقة بالتعاون الفنى دون إخلال إلا إذا تم إبرام العقود التنفيذية الخاصة بكل مشروع مشار إليه فى المادة الثانية خلال ثمانى سنوات بعد إتمام الارتباطات ويكون آخر ميعاد بالنسبة إلى الارتباطات المبرمة عام ١٩٩٧ هو ٣١ ديسمبر (٢٠٠٥) .

(المـادة الثانية)

يتم تحـديـد تفـاصـيل المشروعـات المشـار إلـيهـا فى المادة (١) من هذا الاتفـاق ، وكذلك مساهمات والتزامات الطرفين المتعاقدين فى العقود التنفيذية لكل مشروع التى يتم إبرامها بين وكالة التعاون الفنى الألمانية والمؤسسات المصرية المكلفة من جانب حكومة جمهورية مصر العربية بتنفيذ المشروعات . وتخضع العقود التنفيذية للمشروعات للقوانين واللوائح السائدة فى جمهورية المانيا الاتحادية .

(المـادة الثالثة)

١ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المواد والسيارات والبضائع والمعدات وكذلك قطع الغيار التى يتم توريدها للمشروعات المذكورة فى المادة (١) بواسطة وكالة التعاون الفنى الألمانى نيابة عن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية - وعلى نفقتها - من التراخيص والرسوم الجمركية ورسوم الموانى ورسوم الاستيراد والتصدير وأية أعباء عامة أخرى (متضمنة رسوم التخزين) مع ضمان أن يتم الإفراج الجمركى عن هذه البنود بدون تأخير .

٢ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ من كافة الضرائب والأعباء العامة أو رسوم التخزين التى تفرض فى جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود التنفيذية المشار إليها فى المادة (٢) من هذا الاتفاق .

(المـادة الرابعة)

فى جميع الأحوال الأخرى تطبق نصوص الاتفاق المبرم فى ٢٧ يونية ١٩٧٣ والترتيب المؤرخ فى ٢ يناير / ٢٨ يناير ١٩٩٠ على هذا الاتفاق .

(المـادة الخامسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومـة جمهورية المانيـا الاتحاديـة بأن الإجراءات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية . ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام حكومة جمهورية المانيا الاتحادية لهذا الإخطار .

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٤

من أصلين باللغـات العـربيـة والالمانيـة والإنجليـزية وتكون لجمـيع النصوص الثلاثة نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والالمانى يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

عن حكومة
جمهورية المانيا الاتحادية

قرار وزير الخارجية

رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٧ بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية حول التعاون الفنى لعام ١٩٩٧ ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٧ ؛

قـــــرر :

(المادة الوحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية حول التعاون الفنى لعام ١٩٩٧ ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٤

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٩/٥/٢٩

صدر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٣١

وزير الخارجية

عمرو موسى